الفهرس

الموضوع **الصفحة**

مقدمة ١
أولاً: التعريف بموضوع البحث ١
ثانيا: مشكلة البحث ٢
ثالثا: أسباب اختيار البحث ٤
رابعا: منهج البحث ٧

الباب التمهيدي
ماهية عقود الاستثمار

تمهيد وتقسيم ١١
الفصل الأول: أطراف عقود الاستثمار ١٤
المبحث الأول: الدولة كطرف في العقد ١٥
أولاً: المعيار القانوني ١٧
ثانياً: المعيار الاقتصادي ٢٠
المبحث الثاني: المستثمر الأجنبي كطرف في العقد ٢٣
أولاً: الشخص الطبيعي الأجنبي ٢٤
ثانياً: الشخص الاعتباري الأجنبي ٢٨
الفصل الثاني: موضوع عقود الاستثمار ونماذجها المختلفة ٣٨
المبحث الأول: موضوع عقود الاستثمار ٣٩
أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي ٣٩
ثانياً: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية ٤٤
المبحث الثاني: النماذج المختلفة لعقود الاستثمار ٤٨
المطلب الأول: عقود البترول ٤٩
أولاً: عقود الامتياز ٥٠
ثانياً: عقود المشاركة والمقاولة ٥٢
المطلب الثاني: عقود التعاون الصناعي ٥٦

Scanned by CamScanner

الموضوع **الصفحة**

أولاً: عقود نقل التكنولوجيا ٥٧
ثانياً: عقود المساعدة الفنية ٥٨
ثالثاً: عقود تسليم المفتاح ٥٩
رابعاً: عقود تسليم المنتج في اليد ٦٠
المطلب الثالث: عقود الأشغال العامة الدولية ٦١
الفصل الثالث: الطبيعة الخاصة لعقود الاستثمار ومعيار دوليتها ٦٥
المبحث الأول: الطبيعة الخاصة لعقود الاستثمار ٦٦
المبحث الثاني: دولية عقود الاستثمار ٧٦
المطلب الأول: معايير دولية العقد ٧٨
أولا: المعيار القانوني ٧٨
ثانيا: المعيار الاقتصادي ٨١
ثالثا: المعيار الاقتصادي القانوني (المعيار المختلط) ٨٣
المطلب الثاني: المعيار المقترح لدولية عقود الاستثمار ٨٦

الباب الأول

القانون الواجب التطبيق على عقود الاستثمار

تمهيد وتقسيم ٩١
الفصل الأول: اختيار المتعاقدين للقانون الواجب التطبيق على عقود الاستثمار..... ٩٣
المبحث الأول: اختصاص قانون الإرادة بتنظيم عقود الاستثمار ٩٤
المطلب الأول: خضوع عقود الاستثمار لقانون الإرادة وكيفية تحديده ٩٥
الفرع الأول: خضوع عقود الاستثمار لقانون الإرادة ٩٦
أولاً: فكرة قانون الإرادة ٩٦
ثانياً: مدى ملاءمة قاعدة قانون الإرادة لعقود الاستثمار ١٠١
الفرع الثاني: تحديد قانون الإرادة ١٠٥
أولاً: التسوية بين الإرادة الصريحة والضمنية ١٠٦
ثانياً: وقت اختيار قانون العقد ١١٢
ثالثاً: المقصود بقانون الإرادة الذي يخضع العقد لأحكامه ١١٤

Scanned by CamScanner

الموضوع **الصفحة**

المطلب الثاني: الاختيارات المتاحة أمام الأطراف في عقود الاستثمار ١١٩
الفرع الأول: اختيار الأطراف القانون الوطني للدولة المضيفة للاستثمار ١٢٠
أولاً: استبعاد القانون الوطني للدولة المضيفة ١٢٣
ثانياً: تقدير استبعاد القانون الوطني للدولة المضيفة ١٢٥
الفرع الثاني: اختيار الأطراف قواعد القانون الدولي العام ١٣٢
أولاً: مدى حق الأطراف في اختيار قواعد القانون الدولي العام ١٣٢
ثانياً: أحوال اختيار الأطراف تطبيق قواعد القانون الدولي العام على
عقود الاستثمار ١٣٦
ثالثاً: إعمال اختيار الأطراف لقواعد القانون الدولي العام ١٤٣
الفرع الثالث: اختيار الأطراف قواعد قانون التجارة الدولية Lex Mercatoria ... ١٤٥
أولاً: ماهية قانون التجارة الدولية ١٤٦
ثانياً: مدى حق الأطراف في عقود الاستثمار في اختيار قانون التجارة الدولية ١٥٠
ثالثاً: مدى خضوع عقود الاستثمار لقانون التجارة الدولية استناداً
لاتفاق الأطراف ١٥٤
المبحث الثاني: محاولات الحد من اختصاص قانون الإرادة بتنظيم عقود
الاستثمار ١٦٠
المطلب الأول: التجميد الزمني لقانون الإرادة (شروط الثبات التشريعي) ١٦٢
الفرع الأول: شروط الثبات التشريعي وواقع عقود الاستثمار ١٦٣
أولاً: تكريس شروط الثبات التشريعي في عقود الاستثمار ١٦٣
ثانياً: الآثار القانونية المترتبة على شروط الثبات التشريعي ١٦٩
الفرع الثاني: تقييم إدراج شروط الثبات التشريعي في عقود الاستثمار ١٧٩
أولاً: مخالفة شروط الثبات التشريعي الأصول الفنية في علم القانون ١٧٩
ثانياً: مدى نجاح شروط الثبات التشريعي في تحقيق غايتها ١٨١
المطلب الثاني: اندماج قانون الإرادة في العقد (تحويل قانون الإرادة) ١٨٤
الفرع الأول: فكرة الاندماج وواقع عقود الاستثمار ١٨٥
الفرع الثاني: الآثار القانونية للاندماج وتقييمه ١٨٩
أولاً: آثار نظام الاندماج ١٨٩

Scanned by CamScanner

الموضوع **الصفحة**

ثانياً: تقييم نظام الاندماج ١٩٠
المطلب الثالث: الدور الاحتياطي لقانون الإرادة ١٩٣
الفرع الأول: فكرة احتياطية قانون الإرادة وعقود الاستثمار ١٩٤
أولاً: فكرة احتياطية قانون العقد الدولي ١٩٤
ثانياً: فكرة الدور الاحتياطي لقانون الإرادة وواقع عقود الاستثمار ١٩٦
الفرع الثاني: تقييم فكرة احتياطية قانون الإرادة ٢٠٠
أولاً: مبدأ الكفاية الذاتية يخالف المنطق القانوني السليم ٢٠٠
ثانياً: مبدأ الكفاية الذاتية يخالف الواقع العملي ٢٠١
الفصل الثاني: انعدام اختيار المتعاقدين للقانون الواجب التطبيق على عقود
الاستثمار..... ٢٠٤
المبحث الأول: الاتجاهات المختلفة في تحديد القانون الواجب التطبيق على
عقود الاستثمار ٢٠٥
المطلب الأول: إخضاع عقود الاستثمار للقانون الوطني للدولة المضيفة
للاستثمار ٢٠٨
الفرع الأول: إخضاع عقود الاستثمار للقانون الوطني للدولة المضيفة استناداً
إلى تكييفها كعقود إدارية ٢٠٩
أولاً: عرض الرأي المنادي بإخضاع عقود الاستثمار للقانون الوطني للدولة
المضيفة استناداً إلى تكييفها كعقود إدارية ٢٠٩
ثانياً: تقدير الرأي المنادي بإخضاع عقود الاستثمار للقانون الوطني للدولة
المضيفة استناداً إلى تكييفها كعقود إدارية ٢١٢
الفرع الثاني: إخضاع عقود الاستثمار للقانون الوطني للدولة المضيفة
للاستثمار استناداً إلى القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ٢١٩
أولاً: عرض الرأي المنادي بإخضاع عقود الاستثمار للقانون الوطني
للدولة المضيفة استناداً إلى القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ٢١٩
ثانياً: تقدير الرأي المنادي بإخضاع عقود الاستثمار للقانون الوطني للدولة
المضيفة استناداً إلى القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ٢٢١
المطلب الثاني: تحرير عقود الاستثمار من سلطان القانون الوطني للدولة

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة

المضيفة للاستثمار ٢٢٥
الفرع الأول: تطبيق القانون الذاتي للعقد ٢٢٦
أولاً: عرض الاتجاه المنادي بإخضاع عقود الاستثمار للقانون الذاتي للعقد ٢٢٧
ثانياً: تقدير الاتجاه المنادي بالكفاية الذاتية لعقود الاستثمار ٢٢٨
الفرع الثاني: تطبيق قواعد القانون الدولي العام ٢٣٠
أولاً: عرض الاتجاه المنادي بتدويل عقود الاستثمار ٢٣١
ثانياً: تقدير الاتجاه المنادي بتدويل عقود الاستثمار ٢٣٦
الفرع الثالث: تطبيق قواعد قانون التجارة الدولية Lex Mercatoria ٢٤٥
أولاً: عرض الاتجاه المنادي بإخضاع عقود الاستثمار لقانون التجارة الدولية ٢٤٥
ثانياً: تقدير الاتجاه المنادي بإخضاع عقود الاستثمار لقانون التجارة الدولية ٢٤٨
المبحث الثاني: تطبيق المبادىء العامة للقانون الدولي الخاص وإخضاع العقد
لقانون الدولة المضيفة ٢٥١
المطلب الأول: دور المبادىء العامة للقانون الدولي الخاص في تحديد القانون
الواجب التطبيق على العقد ٢٥٣
الفرع الأول: منهج الإسناد الجامد ٢٥٥
الفرع الثاني: منهج الإسناد المرن ٢٥٧
الفرع الثالث: نظرية الأداء المميز ٢٥٨
المطلب الثاني: نظرية الأداء المميز وإخضاع عقود الاستثمار لقانون
الدولة المضيفة ٢٦٥
الفرع الأول: تطبيقات نظرية الأداء المميز على بعض نماذج عقود الاستثمار ٢٦٦
أولاً: نظرية الأداء المميز وعقود البترول ٢٦٦
ثانياً: نظرية الأداء المميز وعقود التعاون الصناعي ٢٦٩
ثالثاً: نظرية الأداء المميز وعقود الأشغال الدولية ٢٧١
الفرع الثاني: تكريس تطبيق القانون الوطني للدولة المضيفة في الأدوات
القانونية الدولية ٢٧٤
أولاً: الاتفاقيات الدولية ٢٧٤
ثانياً: المواثيق الدولية ٢٧٩

Scanned by CamScanner

الموضوع الصفحة

ثالثاً: القضاء الدولي ٢٨٢

الباب الثاني

وسائل تسوية منازعات عقود الاستثمار

تمهيد وتقسيم: ٢٨٧
الفصل الأول: الوسائل المختلفة لتجنب وحسم منازعات عقود الاستثمار ٢٨٩
المبحث الأول: وسائل تجنب منازعات عقود الاستثمار ٢٩١
المطلب الأول: دور شروط الثبات في تجنب المنازعات ٢٩٣
المطلب الثاني: دور شروط إعادة التفاوض في تجنب المنازعات ٣٠٢
أولاً: المقصود بشروط إعادة التفاوض ٣٠٣
ثانياً: الإشكاليات المتعلقة بعملية إعادة التفاوض ٣٠٦
المبحث الثاني: وسائل حسم منازعات عقود الاستثمار ٣١١
المطلب الأول: الوسائل غير القضائية (الوسائل البديلة) لحسم منازعات
عقود الاستثمار ٣١٣
الفرع الأول: ماهية الوسائل البديلة لحسم المنازعات ٣١٤
أولاً: الوساطة ٣١٥
ثانياً: التوفيق ٣١٨
الفرع الثاني: دور الوسائل البديلة في حسم منازعات عقود الاستثمار ٣٢٣
المطلب الثاني: الوسائل القضائية لحسم منازعات عقود الاستثمار ٣٢٦
الفرع الأول: القضاء الوطني كوسيلة لحسم منازعات عقود الاستثمار ٣٢٦
أولاً: اختصاص القضاء الوطني للدولة المضيفة بحسم منازعات
عقود الاستثمار ٣٢٨
ثانياً: تقييم دور القضاء الوطني للدولة المضيفة بحسم منازعات
عقود الاستثمار ٣٣٢
الفرع الثاني: القضاء الدولي كوسيلة لحسم منازعات عقود الاستثمار ٣٣٤
أولاً: مدى المسئولية الدولية الناجمة عن إخلال الدولة بالتزاماتها الناشئة
عن عقود الاستثمار ٣٣٤

Scanned by CamScanner

الموضوع **الصفحة**

ثانياً: الحماية الدبلوماسية وسيلة لتحريك مسئولية الدولة المضيفة عن عملها
غير المشروع دولياً تجاه المستثمر الأجنبي..... ٣٣٧
الفصل الثاني: التحكيم كوسيلة لتسوية منازعات عقود الاستثمار ٣٤٦
المبحث الأول: فكرة التحكيم في منازعات عقود الاستثمار ٣٤٩
المطلب الأول: مبررات اللجوء إلى التحكيم في منازعات عقود الاستثمار ٣٥٠
أولاً: مزايا التحكيم تتناسب مع طبيعة منازعات عقود الاستثمار ٣٥٠
ثانياً: تمسك المستثمر الأجنبي بشرط التحكيم ٣٥٢
ثالثاً: التحكيم ضمانة إجرائية لتشجيع الاستثمار ٣٥٤
المطلب الثاني: الخصائص المميزة للتحكيم في منازعات عقود الاستثمار ٣٥٧
أولاً: الاختيار بين التحكيم الخاص والتحكيم المؤسسي ٣٥٧
ثانياً: العوامل التي يجب الاعتداد بها في اختيار المحكمين في منازعات
عقود الاستثمار ٣٦٦
ثالثاً: أهمية الالتزام بسرية إجراءات التحكيم في منازعات عقود الاستثمار ٣٦٨
المطلب الثالث: المشاكل الخاصة بالتحكيم في منازعات عقود الاستثمار ٣٧١
الفرع الأول: المشاكل الناجمة عن التشكيك في قابلية النزاع للتحكيم ٣٧٢
أولاً: التشكيك في أهلية الدولة أو قدرتها الكافية على اللجوء إلى التحكيم ٣٧٣
ثانياً: التشكيك في قابلية موضوع النزاع للتحكيم ٣٨٢
الفرع الثاني: المشاكل الناجمة عن تمسك الدول بحصانتها ٣٨٤
أولاً: الحصانة ضد القضاء ٣٨٥
ثانياً: الحصانة ضد التنفيذ ٣٨٨
المبحث الثاني: المبادىء اللازمة لضمان فعالية التحكيم في منازعات
عقود الاستثمار ٣٩٢
المطلب الأول: استقلال اتفاق التحكيم عن العقد الأصلي ٣٩٣
المطلب الثاني: الاختصاص بالاختصاص ٤٠٠
المطلب الثالث: تعذر الرجوع عن قبول التحكيم بالإرادة المنفردة ٤٠٤
أولاً: عدم أحقية الطرف العام في الدفع بعدم أهليته بعد موافقته على
اللجوء إلى التحكيم ٤٠٤

Scanned by CamScanner

الموضوع **الصفحة**

ثانياً: عدم جواز دفع الدولة بمركزها السيادي للتحلل من الاتفاق على التحكيم ٤٠٨
المطلب الرابع: عدم تأثر التحكيم بالإجراءات التعطيلية من جانب أحد الأطراف ٤١١
أولاً: الالتزام بتعيين المحكمين ٤١١
ثانياً: عدم تأثر التحكيم بغياب أحد الأطراف ٤١٤
المطلب الخامس: استئثار هيئة التحكيم بتسوية النزاع ٤١٦
المطلب السادس: امتداد اتفاق التحكيم الذي تبرمه إحدى الشركات الوليدة
المستقلة إلى الشركة الأم والتي لم تكن طرفاً فيه ٤٢٢
المطلب السابع: عدم المسئولية المباشرة للدولة عند لجوء مشروعاتها إلى التحكيم ٤٢٦
المطلب الثامن: ضمان الفعالية للحكم التحكيمي ٤٣٠
أولاً: الاعتراف والتنفيذ الدولي لأحكام التحكيم ٤٣١
ثانياً: الطعن في أحكام التحكيم ٤٣٥
المبحث الثالث: الاتجاه نحو قبول التحكيم بدون اتفاق في إطار المركز الدولي
لتسوية منازعات الاستثمار ٤٤١
المطلب الأول: دور المركز الدولي في تسوية منازعات الاستثمار ٤٤٤
الفرع الأول: الغرض من اتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ٤٤٦
أولاً: التنمية الاقتصادية ٤٤٦
ثانياً: تشجيع الاستثمار ٤٤٧
ثالثاً: الموازنة بين مصالح المستثمر والدولة المضيفة ٤٤٨
الفرع الثاني: خصائص اتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ٤٤٩
أولاً: اختيار طرق تسوية النزاع ٤٤٩
ثانياً: التخصص في منازعات الاستثمار ٤٥٠
ثالثاً: القانون الواجب التطبيق ٤٥١
رابعاً: أطراف التقاضي ٤٥٢
خامساً: قبول الولاية القضائية للمركز ٤٥٤
سادساً: الدعم المؤسساتي ٤٥٤
سابعاً: خاصية الاحتواء الذاتي واستقلالية إجراءات التحكيم ٤٥٥
ثامناً: فاعلية التنظيم ٤٥٦

Scanned by CamScanner

الموضوع **الصفحة**

المطلب الثاني: التحكيم بدون اتفاق في منازعات عقود الاستثمار ٤٥٨
الفرع الأول: التحكيم في منازعات عقود الاستثمار بناءً على تشريعات
الاستثمار الوطنية ٤٦١
الفرع الثاني: التحكيم في منازعات عقود الاستثمار بناءً على اتفاقيات
الاستثمار الثنائية ٤٦٦
الفرع الثالث: التحكيم في منازعات عقود الاستثمار بناءً على
اتفاقيات الاستثمار المتعددة الأطراف ٤٧٥
رأينا بشأن التحكيم بدون اتفاق ٤٨٠
الخاتمة ٤٨٥
مراجع البحث ٤٩٩
أولاً: المراجع باللغة العربية ٤٩٩
ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية ٥١٥
ثالثاً: الوثائق والتقارير والدراسات الصادرة عن منظمات دولية ٥٢٤
الفهرس ٥٢٧

Scanned by CamScanner